الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
République Algérienne Démocratique et Populaire.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf - M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

(213)550826729
البريد الالكتروني للمجلة
Eljupols@gmail.com

BP,166: Ichbilia ,28003 M'Sila - Algérie
www.univ-msila.dz

الرقم:29/ م.ن / ك ح ع س / 2022 — المسيلة في:2022/05/09.

﴿إفـــــادة بالنشر﴾

يشهد الدكتور: **كمال شطاب**، رئيس تحرير مجلة النخبة للدراسات القانونية والسياسية، أن مقال:

الباحثتين: بودرهم فاطمة من جامعة محمد بوضياف – المسيلة -، زروقي مرزاقة من جامعة محمد بوضياف – المسيلة -، الموسوم بـ" نحو تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي و الجزائر ". قد صدر في العدد 03من المجلد الثاني. الذي صدر في: جوان 2020.

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون _____

رئيس التحرير

مجلة النخبة للدراسات القانونية والسياسية

د. كمال شطاب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985

الترقيم الدولي: ISSN:2716-9286

الايداع القانوني : جوان 2019.

مجلة النخبة للدراسات القانونية و السياسية.

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية. تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر –

المجلد الثاني. العدد الثالث: جوان 2020.

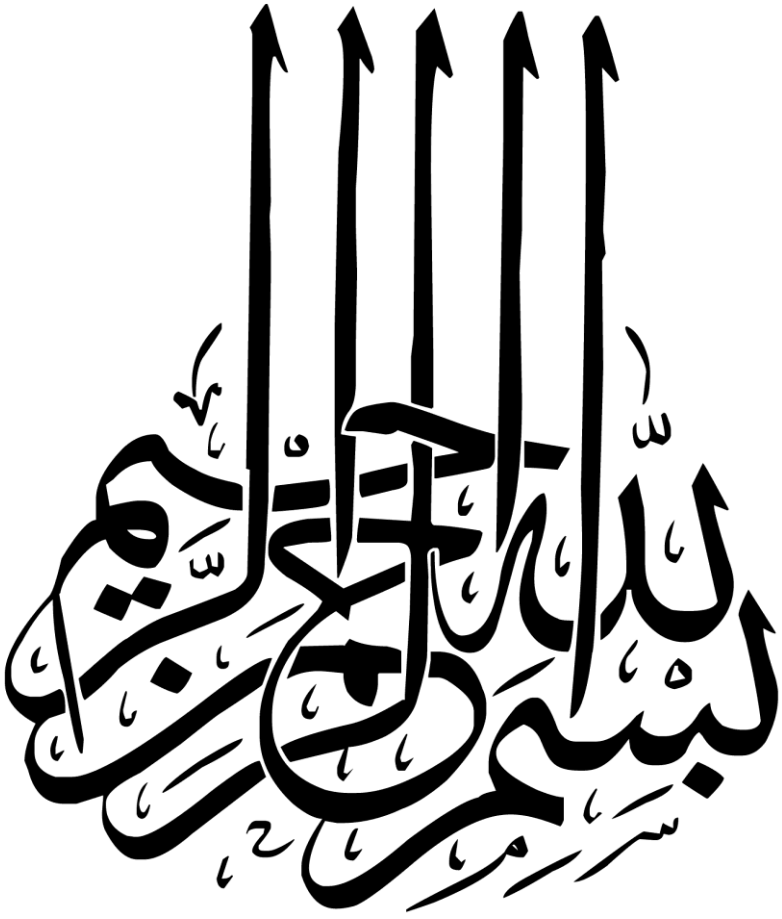
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة علمية دولية نصف سنوية محكمة، تصدر دوريا تعنى بالدراسات والأبحاث في العلوم القانونية والدراسات السياسية، وكذا مختلف مجالات العلوم الاجتماعية كعلوم الإعلام والاتصال، علم الاجتماع...، تلتزم بالموضوعية و المنهجية العلمية على أن تتو افر فيها الاصالة العلمية و الجدية البحثية تحت اشراف هيئة تحرير مكونة من أساتذة و باحثين مع هيئة علمية تتكون من مجموعة من الاساتذة و الباحثين الذين يساهمون في تحكيم الأعمال المقدمة

طاقم هيئة تحرير المجلة :

د/ السعيد كليوات جامعة المسيلة.
د/ عبلة مزوزي جامعة المسيلة.
د/ فريد ابرادشة جامعة المسيلة.
أ.د/ عياد محمد سمير جامعة تلمسان .
د/ محمد بلعسل جامعة المسيلة.
د/ الياس جوادي جامعة أدرار.
أ.د/ محمد الرشيد أبو غزالة جامعة الوادي.
د/ اشنا انوركريم جامعة جيهان-أربيل
د/ مأمون طربية الجامعة اللبنانية.
ط.د/ رياض بوعيسي جامعة تيبازة.

المدير الشرفي للمجلة: أ.د/ بداري كمال .

مدير جامعة محمد بوضياف

- المسيلة-

مدير المجلة:

د/ بوعيسي حسام الدين.

رئيس الهيئة العلمية للمجلة:
د/ حمزة خضري

رئيس التحرير :

د/ كمال شطاب.

نائب رئيس التحرير:

أ/ الميلود عروس.

ترسل جميع المراسلات على

البريد الالكتروني التالي:

eljupols@gmail.com

أو التواصل على صفحة:

https://www.facebook.com/elju.pols.5

لجنة التحكيم العلمي الوطنية والدولية:

أعضاء لجنة التحكيم العلمي المحلية:

أ.د عنترة بن مرزوق	جامعة المسيلة	أ.د/فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة
أ.د/ محمد شاعة	جامعة المسيلة	أ.د/ عزوز غربي	جامعة المسيلة
أ.د/ أحمد غرابي	جامعة المسيلة	د/ السعيد ملاح	جامعة المسيلة
أ.د/ زين الدين ضياف	جامعة المسيلة	أ.د / الصالح لميش	جامعة المسيلة
د/محمد بلعسل	جامعة المسيلة	د/ عبد الله هوادف	جامعة المسيلة
أ.د/ محمد بركات	جامعة المسيلة	د/ فريد ابرادشة	جامعة المسيلة
أ.د/ نورالدين دخان	جامعة المسيلة	أ.د/ سليمان ملوكي	جامعة المسيلة
د /عبد النور مبروك	جامعة المسيلة	د/ عبد الله زوبيري	جامعة المسيلة
د/ فوازلجلط	جامعة المسيلة	د/ عبد اللطيف والي	جامعة المسيلة
د/ محمد الطاهر عديلة	جامعة المسيلة	د/ محمد الزين ميلاس	جامعة المسيلة
د/ مرزاقة زروقي	جامعة المسيلة	د/ عمر بورنان	جامعة المسيلة
د/ فتح النوررحموني	جامعة المسيلة	د/ نورالدين فلاك	جامعة المسيلة
د/ خالد توازي.	جامعة المسيلة	د/ عبد العزيززايدي	جامعة المسيلة
د/ محفوظ بن الصغير	جامعة المسيلة	د/ عبد الرحمان بوكثير	جامعة المسيلة
د- جمال الدين بن عمير	جامعة المسيلة	د/ حسين سالم	جامعة المسيلة
أ.د/ زكرياء عكة	جامعة المسيلة	د- شوقي عرجون	جامعة المسيلة
د/ إسماعيل زروقة	جامعة المسيلة	د/ السعيد كليوات	جامعة المسيلة
د/ دليلة عمارة.	جامعة المسيلة	د/ عبد العالي يوسفي	جامعة المسيلة
د/ فوزي علاوة.	جامعة المسيلة	د/ نعيمة برارادي	جامعة المسيلة
د/ بوبكر بوعزيز.	جامعة المسيلة	د/ فاطمة الزهراء حشاني	جامعة المسيلة
د/ عبد الحفيظ بقة.	جامعة المسيلة	د/نادية ضريفي	جامعة المسيلة
د/ آسيا حميدوش.	جامعة المسيلة	د/إبراهيم رابعي	جامعة المسيلة
د/ رضا مهدي.	جامعة المسيلة	د/ عمر بوسكرة	جامعة المسيلة
د/ عبد السلام سليمة	جامعة المسيلة	د/ اسمهان بلوم	جامعة المسيلة
د/ سيد علي فاضلي	جامعة المسيلة	د/ سعيد الوافي	جامعة المسيلة
د/ إلياس عجابي.	جامعة المسيلة	د/ محمد بوضياف	جامعة المسيلة
د/ مولود قارة.	جامعة المسيلة	د/ كمال فراحتية	جامعة المسيلة
د/ محمد الطاهر بلموهوب.	جامعة المسيلة	د/ عبلة مزوزي.	جامعة المسيلة
د/ ياسين مقدم	جامعة المسيلة	د/ عبد المالك رداوي	جامعة المسيلة
د/ عبد السلام سليمة	جامعة المسيلة	د/ عبد النور منصوري.	جامعة المسيلة
د/ سليم عشور	جامعة المسيلة	د/ ليلى بن حليمة	جامعة المسيلة
د/ نفيسة زريق	جامعة المسيلة	د/ زروقي مرزاقة	جامعة المسيلة
د/ جمال الدين ميمون.	جامعة المسيلة	د/ بونوة نادية.	جامعة المسيلة
د- ذبيح ميلود.	جامعة المسيلة	د/ عمر حططاش	جامعة المسيلة

أعضاء لجنة التحكيم العلمي الوطنية:

أ.د/ سالم برقوق	جامعة الجزائر3	أ.د/ دلال بحري	جامعة باتنة
أ.د/ رابح لعروسي	جامعة الجزائر3	أ.د/ طلال لموشي	جامعة باتنة
أ.د/ عمر مرزوقي	جامعة باتنة	أ.د/ عادل زقاغ	جامعة باتنة
أ.د/ حسين قادري	جامعة باتنة	أ.د/ سامية عواج	جامعة سطيف 2
أ.د/ نورالدين حاروش	جامعة الجزائر3	أ.د/ يامين بودهان	جامعة سطيف 2
أ.د/ جلول شيتور	جامعة بسكرة	أ.د/ محمد رضا مزوي	جامعة الجزائر3
د/ الطيب بلوصيف	جامعة سطيف 2	أ.د/ الطاهر بن خرف الله	جامعة الجزائر3
د/ أحمد باي.	جامعة باتنة	أ.د/ مبروك غضبان	جامعة باتنة
د/ محمد الكر	جامعة الجلفة	د/ العيفة سالمي	جامعة الجزائر
د/ جويدة جاري	جامعة الجزائر	د/ محمد بن عراب	جامعة سطيف 2.
أ.د/يوسف زدام	جامعة باتنة	د/ مسعود دخالة	جامعة قسنطينة03
د/ التوفيق حكيمي	جامعة عنابة	أ.د/ محمد سمير عياد	جامعة تلمسان
د/ كريمة لعجال	جامعة برج بوعريريج	د-عبد النور منصوري	جامعة سيدي بلعباس
د/ زهرة بن علي	جامعة معسكر	د-جويدة جاري	جامعة الجزائر
أ.د/ يوسف بن يزة	جامعة باتنة	د-عمر اني كربوسة	جامعة بسكرة
د/ رجم جنات	جامعة سطيف 2	د/هميسي نورالدين	جامعة سطيف 2
د مبني نورالدين	جامعة سطيف 2	د/بوعون أحمد	جامعة سطيف 2

أعضاء لجنة التحكيم العلمي من خارج الجزائر:

د/ اشنا انوركريم	دولة العراق
د/ مأمون طربية	دولة لبنان
أ.د/ أحمد أويصل	دولة تركيا
أ.د/ وليد عبد الحي	دولة الأردن
د/ نادية قنبعي	دولة فرنسا
د/ زياد يوسف حمد	الجامعة العر اقية.
د/ ميثم منفي كاظم العميدي	جامعة بابل.

شروط النشر

تشترط المجلة في الأعمال العلمية المقدمة للنشر مجموعة من الشروط هي :

- ألا يكون العمل العلمي قد تم نشره من قبل، أو قدم كمداخلة في أي مناسبة، علمية كانت أم غير علمية.
- الإلتزام التام بالقواعد المنهجية العلمية المتبعة في الجامعات الوطنية والأجنبية، والمراكز البحثية.
- تقدم الأعمال العلمية مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 20 صفحة، من حجم صفحات A4 بحجم الخط 17 SAKKAL MAJALLA للغة العربية ، أما بالنسبة للغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) فتقدم الأعمال بخط SAKKAL MAJALLA بحجم 14، وتكون الهوامش آخر العمل العلمي وفق ترتيب تسلسلي بحجم خط 14 بالنسبة للغة العربية و حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية .
- ضرورة إرفاق ملخص للعمل العلمي باللغة العربية وملخص آخر بالإنجليزية (200 كلمة كحد أقصى)، مع ارفاقهما بالكلمات المفتاحية (05 كلمات مفتاحية كحد أقصى).
- الأعمال العلمية المرسلة إلى هيئة تحرير المجلة لا ترجع إلى أصحابها سواء تم نشرها أم لم يتم النشر.
- تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير.
- لا يمكن للباحثين سحب مقالاتهم التي حازت على موافقة الهيئة العلمية و أدرجت للنشر في أعداد المجلة.
- يعد البحث في حكم المسحوب في حال تأخر الباحث عن اجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
- لا تعبّر الآراء والأفكار في الأعمال المنشورة في المجلة إلا عن وجهة نظر أصحابها.
- يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء التعديلات الشكلية التي تراها مناسبة لإخراج الأعمال العلمية في أحسن حالة.
- ترسل الأعمال العلمية عبر المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية بعد تسجيلها وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة دون سواه: eljupols@gmail.com
- يجب على مرسل المقال أن يدرج رقم الهاتف والبريد الالكتروني لإتاحة التواصل معه.

هام: تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها اتجاه أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

فهرس المحتويات

الاسم واللقب	الموضوع	الصفحة
د/ رمضان بغورة جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي	أثر استحداث المرصد الوطني للمدينة في التشريع العمراني الجزائري	09-01
د/ ابرادشة فريد جامعة المسيلة – الجزائر.	أشكال المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 2019: الواقع والمأمول	27-10
ط.د/ بن الطيب عبد القادر جامعة يحي فارس –المدية-	الأمن القانوني في ميدان الصفقات العمومية	47-28
د/ كمال دريد جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي ط. د. روان لحسن جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	التخطيط السياحي ورهانات التنمية والجودة السياحية المستدامة في التشريع الجزائري.	56-48
د/ نورالدين حفيظي جامعة باتنة -01 - عامرهني طالب دكتوراه جامعة محمد بوضياف – المسيلة -	التمكين السياسي للمرأة: دراسة في المعوقات وسبل التطوير	66-57
د.كمال بوبعاية جامعة محمد بوضياف- المسيلة - د/ حبيباتني بثينة جامعة الإخوة منتوري قسنطينة -1-	آليات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري	80-67
د/ سمية قامون جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 02 - د/ نورالدين مبني جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 02 -	شبكات التواصل الاجتماعي وظاهرة الهجرة غير الشرعية ، أية علاقة ؟	92-81

أ.د/ فاطمة بودرهم جامعة محمد بوضياف - المسيلة – د/ زروقي مرزاقة جامعة محمد بوضياف - المسيلة –	نحو تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي والجزائر.	102 -93
د. عبد القادر عزيزي جامعة أحمد دراية - أدرار د. بختي بوبكر جامعة طاهري محمد - بشار	الطبيعة القانونية للتدخل الدولي الإنساني	109 -103

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المسيلة

©

أسرة تحرير المجلة تخلي مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

الآراء الواردة في أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة.

تقديم العدد:

استهل العدد بمقال الأستاذ رمضان بغورة، الذي حاول إبراز أثر استحداث المرصد الوطني للمدينة بموجب القانون 06-06،في ترقية سياسة المدينة و تطويرها لتحقيق وظائفها تجسيدا للتحضر و تكريسا للمفاهيم المعاصرة كالتنمية المستدامة و العمران المستدام.

أما الأستاذ فريد ابرادشة، فحاول اماطة اللثام عن ظاهرة المشاركة السياسية في العام العربي عموما و الجزائر خصوصا، من خلال التأكيد على أنها ليست مجرد عملية تصويت، بل عملية مستمرة تقوم على تظافر العديد من أنماط و أشكال المشاركتية في اطار بناء دولة القانون.

في حين أن الأستاذ عبد القادر بن الطيب، حاول التطرق إلى مفهوم الأمن القانوني الذي يعد من المواضع الأكثر إثارة للجدل، بين من يعتبرها قيمة عامة قانونية أو مبد أعام في القانون، مما يستوجب التطرق إلى كيفية تجسيد فكرة الأمن القانوني في ميدان الصفقات العمومية التي تعد محورا جوهريا في حياة الدولة، محاولا التركيز على دوره في الحفاظ على المراكز القانونية لطرفي الصفقة.

أما الأستاذان كمال دريد و طالب الدكتوراه روان لحسن، فسلطا الضوء على ما يمكن أن يقدمه المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT) المنبثق من المخطط الوطني الذي وضع في اطار السياسة الاستشرافية لتهيئة الاقليم الوطني آفاق 2030، من توسعة في المداخيل الاقتصادية و تحرير الاقتصاد و تحقيق التنوع فيه.

أما الأستاذ نور الدين حفيظي وطالب الدكتوراه عامر هني، فتطرقا إلى دور المرأة في التنمية السياسية من خلال مناقشة العوائق التي تحول دون تفعيل ذلك الدور، مع تحليل و رصد محددات العلاقة بين المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية و انعكاسات ذلك على الفعل التنموي للمرأة ، ومن ثمة تحديد السبل الكفيلة بتعزيز دور المرأة في التنمية السياسية.

أما الأستاذان كمال بوبعاية و بثينة حبيباتني، فتطرقا إلى آليات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، و التي تعد أحد مظاهر الحقوق و الحريات الأساسية المكرسة في كل الوثائق القانونية الدولية و القطرية خاصة بعد الطفرة التكنولوجية التي بات يشهدها العالم و ما أفرزته من تقنيات جد متطورة في معالجة تلك المعطيات.

أما الأستاذان سمية قامون و نور الدين مبني، فحاولا التدقيق في التشابك الكبير الموجود بين شبكات التواصل الاجتماعية و ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تؤرق كل الدول، والتي أمست تستهوي مختلف شرائح المجتمع لا الشباب وحدهم.

أما الأستاذتان فاطمة بودرهم و مرزاقة مرزوقي، فحاولا تبيان كيفية تفيعل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية و التعليم في الجزائر ، من خلال إعادة النظر في عمليات التوجيه المدرسي في كل الأطوار وصولا إلى التعليم العالي، وكذا إعادة النظر في المكانة و التعامل مع الطاقم البيداغوجي من معلمين و أساتذة و الذين لا يمكن الحديث عن نوعية المنتوج التعليمي إلا من خلال الإهتمام الحقيق بمشاكل وانشغالات أولئك.

أما الأستاذان عبد القادر عزيزي و بوبكر بختي، فتطرقا إلى موضوع يسيل كثيرا من الأقلام حوله ألا و هو التدخل الدولي الانساني، من خلال التعرض لمدى شرعيته في المواثيق الدولية و رأي الفقه فيها و التطبيقات القضائية الدولية لهذه القواعد.

نحو تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي والجزائر.

Towards activating the developmental roles of educational and Higher Education institutions in the Arab world and Algeria.

أ.د/ فاطمة بودرهم*
جامعة محمد بوضياف - المسيلة –
البريد الالكتروني:fatma.bouderhem@univ-msila.dz

د/مرزاقة زروقي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة –
البريد الالكتروني: merzaka.zerrouki@univ-msila.dz

ملخص:

تلعب مؤسسات التربية و التعليم العالي أدوارا أساسية في عمليات التنمية ، و التي لا تتأتى إلا من خلال التركيز على النوعية بدل الكم، و التي يمكن لها أن تتوافر فيها ميزة مسايرة متطلبات السوق، ومن ثم القدرة التخطيط لها استراتيجيا.

غير أن تلك المساعي تعيقها جملة من المشاكل في الوطن العربي عموما و الجزائر خصوصا، على رأسها سوء تقدير العامل البشري في بعديه داخل العملية التعليمية، انطلاقا من عمليات التوجيه المدرسي في الاطوار التعليمية الأولى وصولا إلى التوجيه الجامعي لحاملي شهادة البكالوريا من المتمدرسين من جهة، والطاقم البيداغوجي من معلمين و أساتذة من جهة أخرى، كونهم يمثلون محور عملية بناء الطاقات و تحضيرها و من ثم تفجيرها لتكون تراكما بنائيا للدول.

كلمات مفتاحية: التنمية، المنظومة التعليمية، التعليم العالي، الوطن العربي.

abstract

Institutions of education and higher education play basic roles in the development process, which can only be achieved by focusing on quality rather than quantity, in which they can have the advantage of keeping pace with market requirements, and then the ability to strategically plan for them.

However, these efforts are hindered by a number of problems in the Arab world in general and Algeria in particular, the most important one is the human factor in its two dimensions within the educational process, starting from the school guidance processes in the first educational stages up to the university guidance for the holders of the baccalaureate degree from the trainees on the one hand, and the staff Pedagogical teachers and professors on the other hand, as they represent the focus of the process of building and preparing energies, and then detonating them to be a constructive accumulation of states.

Keywords: Development, the educational system, higher education, the Arab world.

* المولف المرسل : فاطمة بودرهم. الايميل: fatma.bouderhem@univ-msila.dz

مقدمة

ان الراهن الاقتصادي على الصعيد العالم والمحلي اتسم بحركة متزايدة للأسواق وتعاظم الضغوط على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، من الدول ومؤسسات اقتصادية واجتماعية، كمؤسسات التربية والتعليم ، ومؤسسات التعليم العالي من جامعات ، مراكز بحث ، معاهد متخصصة ومدارس عليا وغيرها وباقي القطاعات الاقتصادية المنتجة وغير المنتجة ، كقطاعات الزراعة الصناعة التجارة الإدارة والخدمات وان الاتجاه العام نحو عولمة الاقتصاد ، التشريع ، الإعلام وغيرها، والخوصصة واتساع نفوذ وقوة الشركات متعددة الجنسيات، وظهور التكتلات الاقتصادية والتحالفات العسكرية واتساع ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي بسبب موجة الديمقراطية في الدول العربية على الخصوص، كل هذه المتغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وما تزامن معها من تحولات اقتصادية، اجتماعية ، وسياسية دفعت بالدول المتخلفة خاصة الدول العربية إلى إعادة النظر في أنظمتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاولت الخروج من نظام الأحادية الحزبية الى التعددية الحزبية ، ومن الأنظمة الشمولية الى التعددية السياسية والتوجه نحو تحرير الاقتصاد من سيطرة وتوجيه الدولة المركزية فأعادت النظر في الكثير من سياستها واستراتيجياتها التنموية، التنظيمية والوظيفية ، من اجل ترشيد السلطة وتنظيمها وتحقيق استقرارها وترشيد الاقتصاد والنفقات، للقضاء على التخلف الاقتصادي أولا، ثم باقي صور التخلف العام كالتخلف السياسي المرتبط أساسا بحضور جملة من الازمات أهمها ازمة الشرعية والمشاركة السياسية ، وأزمة تنظيم السلطة واستقرارها وغيرها من أزمات كأزمة الهوية ، التغلغل ، التوزيع والتكامل السياسي.

فكما أدخلت جل الدول العربية جملة من الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، فان الجزائر سارت على هذا النهج أيضا، وتبنت جملة واسعة من الإصلاحات في جميع الميادين وعلى كل المستويات، أهمها ما يهمنا في هذه المداخلة، وهي الإصلاحات التربوية واصلاحات مؤسسات التعليم العالي، بإدخال طرق عمل جديدة للتكوين والتربية والبحث العلمي بغية تحقيق الجودة في السلع والخدمات وتقريب مراكز التكوين والبحث العلمي من المحيط ، وادماج هذه المؤسسات في الاقتصاد عن طريق نظام تكوين جديد منفتح على سوق العمل، وتحقيق ما يسمى بالتوافق ما بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بكل المستويات وخاصة بالتعليم العالي، فأعيد النظر في طرق وآليات وسياسات العمل والتعليم العالي، عن طريق نظام" ل م د" واقتراح آلية لتجسيده ميدانيا وهو نظام أو مشروع المؤسسة ، وقد كانت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة السباقة الى اقتراحه والمصادقة عليه في مجلسها العلمي للجامعة في شهر ديسمبر من عام 2017.

وكما ان قطاع التربية والتعليم العالي من اهم المؤسسات التي تساهم بفعالية ونجاح في تحقيق التنمية بنجاعة فإن الضرورة تقتضي إعادة النظر في عمل هذه المؤسسات واستراتيجياتها، والبحث عن إيجاد طرق وآليات لمعالجته، تتمحور حول كيفية تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي عموما والجزائر على الخصوص.

لذلك نطرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي بالوطن العربي والجزائر على الخصوص ؟

نجد الإجابة عن هذه الإشكالية في الفروض التالية:

- الفروض:

الفرض الأول: يمكن تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي عن طريق تنمية وتدريب الموارد البشرية بشكل جدي، سليم وكاف بفضل الاهتمام بتعليم وتربية العنصر البشري وفقا للأساليب التربوية الوظيفية المعاصرة ومراعاة ملائمتها مع خصوصية المنطقة العربية.

الفرض الثاني: يمكن تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية والتعليم العالي بالاستثمار الفعال في الموارد البشرية العاملة على هذه القطاعات وتوجيهها نحو خلق اتجاهات تعاونية إيجابية فيما بينها وبين محيطها، بغية الانسجام وتحقيق التفاعل السليم بينهما خدمة لمؤسسات الدولة والمجتمع واشباعا لاحتياجات الوقت وخدمة المجهودات التنموية في الوطن العربي.

الفرض الثالث: يمكن تحقيق التفاعل السليم بين مؤسسات التربية والتعليم العالي عن طريق خلق التوافق بين ما يقدم لمعلمي التربية وأساتذة التعليم العالي من خدمات اجتماعية وامتيازات مهنية بشكل عادل وسليم ، حسب الطموح والحاجة الاجتماعية والمهنية والعلمية لكل فئة منهم.

- أهمية واهداف المداخلة: تكتسي هذه المداخلة أهمية واهداف عديدة، الا ان أهميتها العلمية أكثر جدوى من أهميتها العملية، حيث ان واقع الخدمات الاجتماعية والامتيازات المهنية والعلمية التي تقدم للمعلم والأستاذ لمؤسسات التربية والتعليم العالي هي خدمات وامتيازات لا ترقى الى مستوى طموحات هذه الفئات ولا تساعدهم على تحقيق الجودة فيما يقدمون من خدمات تعليمية علمية وبحثية لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل، لذلك يجب إعادة النظر في حجمها وكيفية توزيعها وتحديد الفئة التي يجب ان تستفيد منها فعلا.

ان موضوع إعادة تقييم الخدمات الاجتماعية لفائدة المعلمين والأساتذة الجامعيين موضوع جدير بالاهتمام والدراسة المتمعنة حتى تتمكن من خلق قطاعات تربوية وجامعية فاعلة وفعالة في خدمة مؤسسات المجتمع الأخرى، واكثر انفتاحا على المحيط والسوق. إن مسؤولية هذه المؤسسات هامة وخطيرة، فلا يستطيع تحويل هذه المؤسسات الى قطاعات منتجة الا إذا خلق ولاء مواردها البشرية اتجاهها وخلق اتجاهات تعاونية بينهم وبين منظماتهم بفضل العمل على تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتوسيع خبراتهم بفضل سياسات تنموية تدريبية وتقييم عادل. لان إيجابيات التدريب والتقييم الصالح والعادل من شأنها ان تخلق تعاونا وتفاعلا سليما بين مكونات المنظمات البشرية وبيئتها الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التماسك والانسجام بينهما ومن دون ذلك فان مؤسسات التربية والتعليم العالي لن تتحول الى مؤسسات قادرة على رفع تحديات العولمة والخصوصية والمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وتوسع الشركات متعددة الجنسيات بفضل ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي الهائل، متطلبات الجودة الشاملة في السلع والخدمات وبروز ظواهر سلبية كظاهرة الإرهاب

والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بسبب الحروب الاهلية وغيرها من ظواهر سلبية تعيق التطور البشري وتسبب تعاسة البشر.

- مؤسسات التربية والتعليم العالي في خدمة التنمية:

بما ان الجامعات ومؤسسات التربية والتعليم هي الاوعية التي تنصهر فيها الكفاءات، المهارات والخبرات، فهي المسؤولة الأولى عن كل أنواع التنشئة، وهي المسؤولة عن توجهات المجتمع والدولة نحو تحقيق اهدافها العريضة في جميع الميادين وكافة المجالات لابد من التفكير العميق في تحديد البناء الذاتي، حتى تخلق رجال بناء لا رجال هدم ، رجال نور لا رجال نار، حيث تقع على مسؤولية هذه المؤسسات التربوية التعليمية والجامعية مسؤولية حدوث الثورات الفكرية والاجتماعية، فعناصرها البشرية تمثل مكونات الطبقة العليا السياسية والطبقة الدنيا الشعبية ، فهي عنصر التوازن والانسجام فيما بين الطبقتين العليا والدنيا في كل الدول والمجتمعات. صلاح ونجاح هذه الطبقة هو المحرك لكل الجهود التنموية والوظيفية لهذه القطاعات ، وهي الاوسع والاكبر حجما في سوق العمل الى جانب قطاع الصحة والإدارة والخدمات.

ان مواكبة العصر ورفع التحديات والرهانات الحالية والمستقبلية كتحقيق التنمية وترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الانسان والحفاظ على كرامة المواطن وتحقيق آماله وتطلعاته لحياة الرفاه الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع المشاركة السياسية والقضاء على الديكتاتورية وغيرها من اشكال العنف والظلم والقهر وترسيخ المواطنة الكاملة وغيرها من مزايا الحياة الديمقراطية التشاركية، كل هذه العوامل تترسخ بفضل مؤسسات التربية والتعلم والجامعات والتي تعد المنابر الحقيقية التي تشكل بفضلها الإرادة الخيرة في الخروج بالإنسان من محنته الحقيقية ، الى عالم الامن و الأمان ، بالنظر لهذه المزايا التي تقدمها مؤسسات التربية والتعليم العالي ان احسنت الدولة التي تعاني منها الدول المتخلفة وعلى رأسها الدول العربية فإن هذه المؤسسات تبقى استثمارات طويلة المدى دون جدوى وقد تتحول الى قطاعات يتخرج منها الفاسدون والمجرمون والارهابيون والمعرقلون لكل إرادة خيرة ولكل مجهود تنموي خاصة العالم المتقدم تقدم بفضل ما يملك من مزايا تنافسية ، الا وهي العناصر البشرية المدربة والمكونة والمؤهلة بشكل جيد وسليم وعادل، لان ما ينقص الدول العربية والنامية عموما، هو تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاهتمام بالعنصر البشري وجعله اهم الاهتمامات الحكومية والمجتمعية، والاهتمام بالعلم والعلماء. ان مفتاح تقدم الشعوب والدول هو اقتران العلم والاهتمام بالتطور التكنولوجي ورفع شأن المواطن وتحسين علاقته بدولته. يتحدد مقياس التقدم لأية دولة بمؤشرات التعلم والعمل وتحسين الوضع الاجتماعي والتشجيع على الانخراط في الحياة العامة والحياة السياسية للكافة على وجه متساو ومتكافئ ، فالعلم المتقدم تحددت مكانته الحضارية بفضل اهتمامه بالعلم واحترام العلماء.

- خصائص هذه المؤسسات :

ان مؤسسات التربية ومؤسسات التعليم العالي من المؤسسات الرئيسية المساهمة بفعالية في تشكيل المجتمعات وقيادتها نحو أهدافها وبلورة ملامحها الحالية والمستقبلية، وضمان طرق تطورها السليم في كل الميادين ومختلف المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ، الثقافية، وفي مسيرتها نحو أهدافها لتحقيق التقدم والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ، الثقافية[1]، فعلى سبيل المثال فإن

مؤسسات التعليم العالي تحظى باهتمام واسع في مختلف المستويات المحلية ، الإقليمية والدولية، وقد شهدت تطورا مستمرا نحو الأفضل لإشباع حاجات الافراد والمجتمعات ، ونظرا لخصائص العصر العلمية والتكنولوجية ومتطلبات العصر الحالية وتحدياته ورهاناته المستقبلية في كل الميادين ، فقد توجهت الأنظار الى الجامعات كمؤسسات علمية تربوية بحثية وقيادية للمجتمع،[2] من خلال ما تنتجه من كفاءات واطارات وطاقات بشرية مؤهلة تأهيلا علميا وفنيا ، ومتخصصة تخصصا عاليا، تربويا ومهنيا. ان الجزائر من بين الدول التي سعت الى الربط العضوي والوظيفي ما بين سياسات التعليم والتعليم العالي واهداف التنمية بكل صورها، خاصة في صورها الشاملة والمستدامة حين اعتبرت المؤسسات التربوية والجامعية مؤسسات عمومية ذات طابع علمي واجتماعي متخصصة في تكوين واعداد باقي القطاعات في إنجاح المخططات الاقتصادية والاجتماعية ، واعتبرت التعليم العالي الشريان القوي في قلب الامة، والعمود الفقري الذي تستند عليه لتقوم التنمية. لذا حظي بالاهتمام الواسع من طرف الدولة والمجتمع، ولكن يبقى هذا الاهتمام على المستوى النظري غير كاف لإدماج الجامعات كمؤسسات فاعلة في تحريك ودفع عجلة التنمية الوطنية في جميع القطاعات وعلى كل المستويات، على الرغم من كل الضغوطات التي كانت تواجه الجامعة الجزائرية كنقص الإمكانيات المادية والبشرية، الا انها استطاعت الاستمرار بإمكانيات محدودة الى ان صدر مرسوم اصلاح التعليم العالي عام 1971، الذي أدى الى وضع استراتيجية جديدة تقوم على ديموقراطية التعلم، تعديل البرامج والهياكل الدراسية ، جزأرة إطارات التعليم العالي، التعريب تطوير التكوين العلمي والتكنولوجي ، وتطوير التعليم العالي على المستوى الكمي والكيفي.[3]

ان اهم عنصر في التشكيل الجامعي هو الأستاذ الجامعي، والذي يعد العنصر الفعال والمغذي والموجه والمساعدة والمرشد والخبير في الحياة الجامعية، فأدواره متعددة ومتزايدة ومحورية واساسية في تكوين جامعة فاعلة وفعالة ومؤسسة حقيقية من مؤسسات خدمة المجتمع والتنمية ، فأدواره التنموية كثيرة وخطيرة ، لذلك لابد من توسيع دائرة الاهتمام بكل الفاعلين الاجتماعيين في الجامعة، وعلى راسهم الأستاذ والطالب والموظف والعامل ، لان على كفاءة وفعالية الأستاذ الجامعي وخبراته ومهاراته الواسعة وانتاجه المعرفي والعلمي يتوقف نجاح الجامعة أو اخفاقها في أداء رسالتها الاجتماعية والعلمية والبحثية في المستوى العالي فالجامعة الناجحة يقاس وزنها بوزن الأساتذة المنتمين إليها ومراتبها المحلية والعالمية هي بفضل مهارات وخبرات وكفاءات أساتذتها، وما يقدمونه من علم وبحث ومعرفة فالجامعات تشتهر بشهرة إطاراتها البشرية،

لذا وجبت العناية بهم والاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية ، الاقتصادية ، والعلمية والمهنية والبحثية ، من خلال إعادة النظر في الخدمات الاجتماعية في كافة المجالات حتى تنعكس إيجابيا على أدائهم الوظيفي.

رغم هذه الإصلاحات، الا ان قطاع التعليم العالي بقي عاجزا وقاصرا على تقديم أفضل ما لديه لخدمة باقي المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية وغيرها، وبقيت مساهمتها ضئيلة جدا في معدلات النمو والتنمية بالنظر لإهمال هذا العنصر البشري.

- خصائص هذه المؤسسات التربوية والجامعية:

تميزت سياسات التربية والتعليم منذ الاستقلال بعدم الاستقرار والجدوى، رغم عديد من الإصلاحات التي مرت بها المدرسة الجزائرية، ونفس الامر ينطبق على سياسات التربية والتعليم في الوطن العربي بالنظر الى ترتيبها العالمي في المراتب الدنيا، نتيجة عدم فعالية الأنظمة التربوية العربية وفشل سياسات واستراتيجيات الإصلاح التربوي واصلاحات القطاع التعليم العالي، فبالنسبة للجزائر فقد تميزت سياسة التكوين في "الامعة" بداية من عام 2010 بإنطلاق العمل بمنظومة" ل م د"، ليسانس، ماستر، دكتوراه". هذه المنظومة التي تعود نشأتها الأولى الى الدول الأنجلوساكسونية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وكندا، ثم تم تبنيها في نطاق الاتحاد الأوربي بغية تحقيق التجانس والتكامل بين الدول الأعضاء كتواصل مع تكاملها السياسي والإقتصادي.[4]

ان نظام " ل م د" يؤدي ظاهريا، الى تحويل التعليم العالي من نظام ترتيب المقررات الى نظام آخر يشبه النظام الأوربي ويتسق بصورة أكبر مع النظام الأمريكي، لكنه يتجاوز عمليا، نحو تغيير عروض التكوين وأساليبه الى جودة التعلم عموما، معنى ذلك لديه مزايا إصلاحية، لها آثارها على النوعية، فيها التفكير بالبيداغوجيا، وبالأعمال النظرية مقارنة بالأعمال التطبيقية والموجهة، ومنها تغيير المحتوى والتفكير بالعلاقة بمؤسسات العمل والتدريب.[5]

فالأساس الذي اعتمدت عليه أوربا في إيجاد وتبني هذه المنظومة هو تعميق الوحدة والترابط بين الدول الاوربية لتشمل مجال التكوين في الجامعة، بحيث لا يجد خريجوها صعوبات في الإندماج في سوق العمل مهما كان الفضاء الاقتصادي الأوربي الذي يمكن ان يعملوا فيه، فهي منظومة وضعت لتتجاوز الحدود التي يمكن تميز نوعية التكوين من دولة لأخرى، فخريجي أية جامعة من جامعات دول الاتحاد الأوربي بإمكانه العمل في أية دولة من دول الإتحاد أو غيرها عبر توفر معايير مشتركة بين كافة الدول.

لقد راعى هذا النظام جوانب التشغيل والتلاقي والتوافق بين النماذج الاقتصادية الأوربية، لأنه لا يمكن ان يراعي دور العامل الثقافي في مجتمعنا العربي الإسلامي، من حيث مدى تقبله لهذه المنظومة والانسجام معها، فلابد من إعادة النظر فيه وتقييمه لفهم طبيعة ومحاولة التكيف معه وفق الخصوصية العربية.

من اهم ما يعاب على المنظومة التربوية والتعليم العالي، أن عملية التوجيه بهما لا تخضع لرغبات التلاميذ والطلبة من جهة ولا تهتم بمسألة الموائمة والملائمة بين اعداد التلاميذ والطلبة الموجهين بشكل عشوائي نحو تخصصات منذ المرحلة الثانوية لا تتوافق مع رغباتهم واهتماماتهم العلمية، والتي لا تراعي مبدأ التوفق مع متطلبات السوق المحلية على الخصوص، فالتوجيه المدرسي والتوجيه الجامعي لا يخضعان لمعايير دقيقة موضوعية وعقلانية لذلك يجب إعادة النظر في مسألة التوجيه الجامعي كمفهوم يدل على حسن توزيع حملة الباكالوريا على الفروع والتخصصات الأكاديمية المتماشية مع الحاجيات الاقتصادية، وتستجيب في الوقت نفسه لميول وطموحات وتطلعات المتعلمين ، لا يحظى بالاهتمام والتخطيط الجيد، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن المنظومة التربوية في المنطقة العربية وكذا قطاع التعليم العالي يعانيان من النقائص التالية: المركزية، البيروقراطية، انتشار ثقافة الذات على حساب ثقافة العمل الجماعي، غياب العقلية المؤسسة. [6]فبالنسبة للخاصية الأولى فإن المنظومة التربوية والتعليم العالي بالوطن العربي، يعانيان من المركزية والديمقراطية التي تؤثر سلبا على المبادرة بالعمل التربوي والبحث العلمي، فهي اهم العوائق امام العمل التربوي والجامعي الذي

يعتمد كثيرا، خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلت عليه. فنظام" ل م د" يحتاج الى المدونة والاستقلالية اكثر ما يحتاج الى التسيير المركزي المعيق لكل ابداع وابتكار، فنظام " ل م د" ، يحتاج الى ثقافة جامعية إدارية واعية بأبعاد واهداف هذا المبدأ في مسعى ممارستها وعلاقتها وليس مجرد خدمة تقدم لطالبها. لان نظام " ل م د" لابد ان يتوفر له الاطار الإداري المناسب ليكتب له النجاح، فهي منظومة جيدة ، لكن ينقصها الاطار المناسب لها، لابد من إعطاء حظوظ " ل م د" بل لا بد من المتابعة، تنقصها الهياكل التي تقيم أي التي ترى مدى بلوغ الأهداف والنتائج.[7]

ومادامت البيروقراطية هي السمة الأساسية للجامعات العربية، فإن التطبيق الفعلي لهذا النظام يصبح امرا نسبيا أو مشوها. واما بالنسبة للخاصية الثانية: فان الجامعة حسب راي (**Schwartz**) لا يمكن ان تؤس مجتمعا متقدما ان لم تكن هي كذلك ، لان بلوغ الجامعة أهدافها الحقيقية ليست مسؤولية السلطة وحدها، بل يتحمل الجامعيون جزء من المسؤولية، فالجامعة لا تقف ثقافتها عند المركزية والبيروقراطية كثقافة إدارية، ولكن يجب ان تشمل جانبا سلوكيا يتضمن نمطا واشكالا من علاقات التعاون السائدة بين الجامعيين لان هذه العلاقات قد تكون سببا في النجاح كما قد تكون سببا في الفشل لكل مشروع إصلاحي سواء كان داخل الجامعة أو خارجها، فنظام " ل م د" تلقى الرفض ويسمح للعقليات القديمة بالبقاء والاستمرار، فهي عقليات تسعى الى إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى تضمن بقاء واستمرار مصالحها. ان المصلحة الشخصية والممارسات الجهوية والايدلوجية هي السمة لسائدة في قطاعات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي، وخصوصا في الجزائر ، واما الخاصية الثالثة وهي غياب العقلية المؤسسية في الجامعات العربية ،حيث ان الفكر المؤسس يقوم على وجود مشروع وسياسة متسقة يقع اعتمادها من اجل تحقيق اهداف واضحة يتم طبعها وتحديدها بصفة مسبقة، لذلك فإن العقلية المؤسسية هي العقلية التي تترك في اطار مشروع يخدم أهداف قريبة وأخرى بعيدة الأمد، ويعتبر مصلحة المؤسسة فوق جميع المصالح الظرفية او الشخصية التي من شأنها تهديد المؤسسة في دورها ومكانتها.

- معوقات مساهمة هذه المؤسسات في التنمية:

رغم الإصلاحات التي مست قطاعات التربية والتعليم العالي بمعظم الدول العربية ، نظرا للتحديات المحلية الداخلية والضغوطات العالمية الخارجية ، فإن هذه الإصلاحات تبقى دون جدوى بالنظر لإنعدام الجدية في التعامل معها، وابتذال الكثير من المسائل المرتبطة بها، وما دامت المركزية والبيروقراطية هي السمات الأساسية التي تتحكم في تسيير نشاطات هذه القطاعات ، فإنه لا مجال لظهور المبادرة الحرة في العمل ولا مجال للحديث عن ابداع أو ابتكار في مجال العلم والبحث العلمي، وما دامت حصص التعلم والتربية بكل المستويات هي الأدنى في ميزانيات الدول العربية فإنه لا مجال للحديث عن تفعيل الأدوار التنموية لهذه القطاعات ومادام التدريب والتكوين يأخذان الطابع الشكلي في إطارات قادرة على تحويل مدخلات هذه القطاعات الى مخرجات تحظى بالرضا والتقدير وتحقق الاشباع المحلي وتخلق الفرص التنافسية محليا وعالميا، وما دام توزيع القيم المادية والمعنوية لا يخضع لمعايير التوزيع العادل والمتكافئ فإن الامر لن يحقق مطالب التنمية والتحديث بل

يرسخ كل اشكال التخلف وعلى رأسها التخلف السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، والاداري والحضاري، حيث لا يساعد هذا الوضع على تحقيق اهداف السياسات التربوية وسياسات التعليم العالي ولو تغيرت أنظمة وأساليب العمل بها ما لم تتغير العقليات البالية الرافضة للتطور، والمحافظة على البقاء في مناصبهم للحفاظ على أهدافها الشخصية ومصالحها الذاتية المادية منها والمعنوية، ومع انعدام حوافز مادية وأخرى معنوية للفاعلين الاجتماعيين من معلمين وأساتذة وباحثين لن يحقق الدفعة القوية للتنمية ولن يخلق الفاعلية لدى هؤلاء للمبادرة بالعمل وتحقيق الانسجام بين هذه المؤسسات وباقي مؤسسات الدولة والمجتمع.

- الحلول المقترحة لتفعيل أدوارها التنموية:

ان تفعيل الأدوار التنموية لمؤسسات التربية وقطاع التعليم العالي، ليست بالمسألة الهينة البسيطة، فهي تحتاج تظافر كل الجهود الحكومية والجهود المجتمعية الى جانب الجهود الآكاديمية لتحقيق هدف الإنجاز من ناحية وهدف الانسجام والتماسك العضوي والوظيفي بين سن السياسات واستراتيجيات ذات اهداف والعمل على تحفيز الاختلالات التنظيمية والوظيفية والهيكلية التي تعاني منها هذه القطاعات التعليمية في كل المستويات بالوطن العربي بحيث يجب عند بلورة كل مشروع إصلاحي او استحداث نظام البحث ان يتم استشارة اهل الرأي والخبرة والمعرفة وكل المعنيين بالعملية البيداغوجية في كل الاطوار خاصة في الاطوار الأولى من التعليم لأنها القواعد الأساسية التي تبنى عليها الوظيفة التربوية والتعليمية ، والتي بفضلها يتحقق النجاح في الدراسة والتحصيل العلمي، فبدون هذا الاهتمام بالمراحل الأولى من التعليم لن يستمر المتعلم من مواصلة تعليمه حتى الطور الجامعي والعالي، بالإضافة الى الاستشارة الدائمة والمنتظمة للعاملين على هذه القطاعات ، يجب أيضا تضمين المستفيدين منها وهم التلاميذ والطلبة واوليائهم في العملية البيداغوجية خاصة إذا تعلق الامر بإعادة النظر فيها واصلاحها وتحسينها وتنميتها، فبدون اشراك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في العملية البيداغوجية من حيث إصلاحها وتحسينها وتطويرها، لن يصلح حالها ولن تكون الشريك الأساسي المبادر والمحوري في عملية الإصلاح لا التربوي ولا الجامعي ولا حتى الإصلاحات الأخرى ، كالإصلاح السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي.

ثم إن الى جانب سياسات الإصلاح واشراك الفاعلين الأساسيين فيه، لابد للدولة والمجتمع ان ينتبها الى عمليات التدريب الجدي والعادل لكل المحتاجين اليه، الى جانب تقييم أدائهم على أسس علمية سليمة وعادلة، ولن تكفي هذه السياسات في ظل غياب سياسات للتحفيز وتنمية المواهب وإدارة الجودة في التعلم بكل مستوياته، الى جانب أهمية وفضل المشاركة في عملية صنع القرارات التي تخص هذه القطاعات ، فهي عملية تهيئ السبل أمام التعاون والتفاعل السليم بين مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع.

خـاتمـة

كخلاصة لما ذكر حول الموضوع الذي يعد أهم المواضيع التي أغفلتها الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية وحتى الدراسات السياسية، موضوع تفعيل المؤسسات التربوية والجامعية يمكن تبني جملة من التعديلات والتصحيحات التي تبدو ضرورية لتفعيل الأدوار التنموية للمؤسسات التربوية والجامعية وعلى رأسها الاهتمام بالعنصر البشري العامل على هذه القطاعات من جهة من حيث الاهتمام الجاد بمشاكله البيداغوجية الخاصة بالمستفيدين منه وهم التلاميذ والطلبة، والاهتمام بالقائمين على التعلم والتكوين والاهتمام بمشاكلهم

الاجتماعية ، الاقتصادية والعلمية وإعادة الاعتبار لهذه المهن النبيلة ، من حيث ادخال ؟إصلاحات حقيقية مبنية على أسس علمية مدروسة وعقلانية يقوم عليها متخصصون وعارفون بالميدان وقادرون على ضبط وتحديد احتياجات هذه القطاعات بدقة، الى جانب تضمين كل المعنيين بهذه القطاعات من معلمين أساتذة تلاميذ وطلبة وكل من يهتم بهذه المؤسسات التربوية والجامعية الى جانب إعادة النظر في التوجيه المدرسي والتوجيه الجامعي غير المخطط، والذي اثبت فشله في عملية التنمية فعلى سبيل المثال اعتبار التربية او التعليم العالي بالصورة الكمية التي يعرفها في الوطن العربي، اكدت اخفاقها الكامل في التعاون والانسجام مع باقي مؤسسات الدولة والمجتمع في تحقيق التنمية بكل اشكالها، لان التخطيط الاقتصادي القائم على تقاليد الاقتصاد الكمي بالغ في الاعتماد على دور التربية والتعليم العالي في تحقيق التنمية، وأخطؤا في حساباتهم وموازناتهم القائمة على اعتبار هاتين القوتين اساسيان في التنمية ، لان بكل بساطة نظروا الى التربية والتعليم العالي على انهما يزيدان في الإنتاجية ، وبالتالي فإن نجاحهما كما رأى علماء الاقتصاد الاشتراكي يتوقف على قدرتهما على تلبية المطالب للمهارات على جميع المستويات، لكن التجارب التنموية في العالم الثالث أظهرت محدوديته وحدود هذه النظريات التوافقية لأن المنطلق التكاملي بين التربية والتعليم العالي والثقافة والاقتصاد قائم على عقلانية قد تتماشى اكثر مع اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث ان الاقتصاد الرأسمالي يتمتع بالاستقلالية ، والتمركز حول الذات ويتحكم في مختلف نشاطاته من استثمار وإنتاج وتوزيع فإن المنظومة التربوية تتوافق اجمالا مع توجهاته لأنها تسعى عموما الى توفير الموارد البشرية والكفاءات الإدارية والعلمية والفنية الضرورية لعمله، اما في دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية فالأمر مختلف ومخالف بشكل عام، فإذا كان من الممكن التحكم في بعض الجوانب من السياسات التربوية والتعليمية في المستوى العالي لتتلائم مع مطالب الاقتصاد وحاجات السوق، فإن دورهما في عملية التنمية ليس بالبسيط أو على الأقل ليس بالعملية الممكنة نظريا وعمليا بالنظر لعوامل أهمها: ان الاقتصاديات في الدول العربية غير مستقرة وغير مستقلة عن المركز العالمي المهيمن ، فبعد مرحلة الاقتصاد المخطط والموجه من الدولة والمشجع للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، والذي حاول الخروج من دائرة التعبئة والتخلف جاءت مرحلة البحث عن الانضمام للاقتصاد العالمي والانخراط فيه، وما تزامن معه من تحرر اقتصادي وتقاسم الأدوار بين القطاعين العام والخاص وتشجيعه على المبادرة ودخول عالم الربح والمنافسة، وبالتالي لابد من إعادة ترتيب وتوجيه النظام الاقتصادي في الدول العربية ، وتبعا لذلك

لابد من إحداث تغييرات في كل القطاعات الأخرى وأهمها النظام التربوي في كل المستويات من الابتدائي حتى التعليم العالي والبحث العلمي، فكل الدراسات التي تناولت الأدوار التنموية للتربية والتعليم العالي اكدت ان النجاح هي مجرد أوهام مبنية على افتراضات غير واقعية فرغم تعميم التعليم في الدول العربية لكل الفئات المجتمعية ونشره في الريف والحضر ولكل الشرائح الاجتماعية مع تعميم تعليم الكبار ومحو الامية فإن كل هذه الجهود فاشلة في كل الدول ، كل هذا يتوقف على العنصر الفعال في الجامعة وهو الأستاذ الجامعي، كذلك لابد من توفر خدمات اجتماعية له في مختلف المجالات التي تؤثر على أدائه الوظيفي.

ثم ان مرحلة مواكبة العصر ورفع التحديات والرهانات التي يشهدها القرن 21 والتقدم التكنولوجي الذي يميزه وسرعة التطور وكل التحديات العولمية وما تبعها من اضطرابات وثورات إجتماعية في كل البلدان النامية خاصة العربية والإسلامية معها، أدت الى ضرورة الاهتمام بأهم مؤسسة في المجتمع وهي الجامعة ولعل مفتاح التقدم لكل الشعوب والمجتمعات والدول هو العلم والتكنولوجيا ووسيلة أو أداة الحصول عليها هو التعلم بكل اطواره وصولا الى الطور العالي منه، فهو ضرورة إجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتنموية فهو مطلب تنموي هام فهو يشكل وعي المجتمع الاجتماعي والوعي بالوضع في الجماعة والمجتمع وجب الاهتمام به وبكل من يقوم عليه من أساتذة وطلبة وموظفين وعمال فملامح المجتمعات المعاصرة يشكلها العلم والتعلم ويحدد لها مكانة في السلم الحضاري وموقعه من النظم السياسية المعاصرة وأظهرت اختلالات واسعة بين التعلم وتحقيقه لإحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتعلم اتخذ الطابع الكمي وليس النوعي، ولم يخطط له برشادة لما تحتاجه سوق العمل والتنمية بكل الأقطار العربية ، اضافة الى ان التخلف العام في الدول النامية، والعربية بشكل خاص رسخ اكثر عدم التكامل بين مؤسسات التربية والتعلم العالي وباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الى جانب التعاون بين القطاعات الأساسية الإنتاجية، حيث لا تزال الزراعة تقليدية وتستخدم عمالا غير مؤهلين وغير متعلمين، وبين قطاع صناعي ضعيف وحضور قوي لقطاع الإدارة والخدمات الذي يعاني من التضخم الإداري وتداخل الصلاحيات وعدم التكيف مع التكنولوجيا فهذا القطاع استوعب الكثير من خريجي الجامعات منذ بداية الثمانينات وبلغ مرحلة التضخم في مرحلة التسعينات من القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة ولم يعد بإمكانه استيعاب الاعداد الهائلة من المتخرجين ، فهو اصبح غير قادر على استقطاب الكفاءات والمهارات ، إضافة الى نظام التوظيف القائم على الطرق الملتوية مما قد يستبعد الكفاءات الحقيقية ويوظف غير الاكفاء، الامر الذي فاقم من ازمة البطالة في أوساط المتخرجين الجامعيين وحرم التنمية من الجهود الحقيقية لذلك لتفعيل الأدوار التنموية للتربية والتعلم العالي بفعالية يجب تدارك كل هذه الأخطاء والاختلالات والتفكير في إصلاحهما إصلاحا جذريا وليس إصلاحا ترقيعيا ظرفيا.

هوامش

1 شبل بدران، **دراسات في سياسات التعليم العالي في الوطن العربي**، ط1(دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، مصر1993،ص 43).

2 عياش محمود زيتون، **أساليب التدريس في الجامعة**،(دار الشروق: عمان، الأردن، 1995،ص 15).

3 بوستة، حمادي، **الأوضاع الاجتماعية والمهنية، الأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية**، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم لاجتماعية والإنسانية، قسنطينة، 2001، ص 8.

4 إبراهيم القيروان، **سياسة التكوين" إمد" بين الدو افع الاقتصادية وثقافة المؤسسة**، دراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، العدد6، تونس 2016، ص 31.

5 مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان النامية**، بيروت، 2008، ص 76.

6 إبراهيم القيزاني، **مرجع سابق**، ص - ص 41-43.

7 محمد باشوش، **مقابلة** بتاريخ: 3-8 سبتمبر 200، بالسيراس، تونس، نقلا عن إبراهيم القيرواني، ص 40.